NPT/CONF.2020/MC.I/SR.4

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

Distr.: General
21 October 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الأولى

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، 12 آب/أغسطس 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد عيديد ..... (ماليزيا)

المحتويات

تبادل مركز للآراء بشأن ضمانات الأمن السلبية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-12616 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

تبادل مركز للآراء بشأن ضمانات الأمن السلبية

1 - **السيد أوغاساوارا** (اليابان): قال إن اليابان تقدم الدعم الأساسي لضمانات الأمن السلبية. فعندما وقّعت اليابان على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شددت على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب ألا تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية أو أن تهدد باستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولا يزال هذا البيان يشكل الأساس لموقف بلده. وقد تحققت إنجازات فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، بما في ذلك الإجراءان 7 و 8 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 والبيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح. إلا أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوتين في 24 شباط/فبراير 2022 بشأن القوة النووية الروسية في سياق العدوان على أوكرانيا قد أدى إلى النيل بشكل كبير من قيمة مثل هذه الوثائق المتعددة الأطراف الحيوية وتتناقض بشكل صارخ مع البيان المشترك. فإن رفع مستوى تأهب وحدات الردع النووي الروسية عمل خطير قد يزيد من زعزعة استقرار الوضع. وإن اليابان تدين أقوال الاتحاد الروسي وأفعاله تلك، التي تتعارض أيضا مع مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1994 (مذكرة بودابست). وإن اليابان تحث الاتحاد الروسي على الوفاء بتعهداته والتزامه فيما يتعلق بالضمانات الأمنية، بما في ذلك ما يتعلق بالأسلحة النووية. واختتم قائلا إن بلده، باعتباره البلد الوحيد الذي عانى من القصف الذري خلال الحرب، يدرك تمامًا عواقبها الإنسانية الكارثية. وإن مثل هذه المأساة يجب ألا تتكرر.

2 - **السيد غوميز روبليدو فيردوزكو** (المكسيك): قال إن وفد بلده قد أحاط علما بعناية بالمواقف التي أعربت عنها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ضمانات الأمن السلبية خلال الاجتماع الذي عقد في اليوم السابق في إطار الهيئة الفرعية 1. وتساءل عن سبب ذكر بعضها أن الشروط المسبقة للمفاوضات المتعلقة باتفاق ملزم قانونا بشأن هذا الموضوع لم يتم استيفاؤها. فليس من الواضح ما إذا كان البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، الذي لم يدخل حيز النفاذ بعد، يشكل عقبة أساسية أمام إبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية. وإن إدراج ضمانات الأمن السلبية في قرارات مجلس الأمن أمر هام لأنه جعلها إلزامية. واستدرك قائلا إنه ينبغي ألا تكون أحادية الجانب في طبيعتها.

3 - وقد يكون من المفيد إجراء تبادل للآراء بشأن المنتدى المناسب لمناقشة الموضوع بشكل أعمق. وقد فقد وفد بلده كل الأمل في أن يتغلب مؤتمر نزع السلاح على خموله وأن يحرز أي تقدم. إنما الجمعية العامة تمكنت لحسن الحظ، في عدد كبير من المناسبات المعقودة في السنوات الأخيرة، من الاستجابة والتصدي للافتقار إلى أي توجيه من المؤتمر. واختتم قائل إنه يرحب بمواصلة المناقشة التفاعلية بشأن الاقتراح المثير للاهتمام الذي قدمته الكويت في اليوم السابق بشأن إنشاء فريق عامل يُعنى بضمانات الأمن السلبية.

4 - **السيد غوبل** (ألمانيا): أشار إلى ضرورة أن يقر المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة بأن إعادة تأكيد ضمانات الأمن السلبية وتعزيزها من شأنهما تحسين البيئة الأمنية العامة وبناء الثقة في نظام عدم الانتشار. وينبغي للمؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة أن يشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تشديد تلك الضمانات، بما في ذلك في سياق معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول أن تدعم هذه المعاهدات، بما يشمل معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأعرب عن تفاؤل ألمانيا بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دورتين في هذا الصدد حتى الآن.

5 - وأعرب عن أمله في تضمين مشروع تقرير اللجنة اللغة المتعلقة بضمانات الأمن السلبية الواردة في الوثيقتين المعنونتين "مرتكزات النهوض بنزع السلاح النووي" (NPT/CONF.2020/WP.6) و "توصيات معروضة على نظر المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة" (NPT/CONF.2020/WP.10)، المقدمتين من الدول الأعضاء في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، على التوالي.

6 - وكرر الإعراب عن قلق بلده البالغ لأن روسيا، من جراء شنها حرب عدوانية ضد أوكرانيا، قد خرقت ضمانات الأمن السلبية التي كانت قد قدمتها بموجب مذكرة بودابست.

7 - **السيد دينغ** تونغبينغ (الصين): قال إن ضمانات الأمن السلبية مسألة مهمة في سياق معاهدة عدم الانتشار. إذ أن الدول غير

الحائزة للأسلحة النووية يقع على عاتقها التزام بعدم تطوير الأسلحة النووية وعدم حيازتها، ويجب أن تتمتع بالحق في عدم التعرض للتهديد الذي تشكله هذه الأسلحة. وإن الضمانات الأمنية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تقلل من دافع الحصول على الأسلحة النووية، وتحول دون انتشارها، وتقلل من خطر استخدامها، مما يؤدي إلى دفع عجلة عملية نزع السلاح. وإن موقف الصين من هذه القضية يشمل النقاط الرئيسية التالية.

8 - أولا، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن سياسات الردع النووي القائمة على المبادأة باستخدام الأسلحة النووية وأن تلتزم بشكل قاطع بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف، وأن تتعهد دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فهذه هي الطريقة الأكثر فعالية لتسوية مسألة الضمانات الأمنية وهي أيضاً أكثر التدابير واقعية وعملية وجدوى لتحقيق نزع السلاح النووي. ثانياً، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلص دور الأسلحة النووية في مذاهب الأمن القومي، وألا تجعل أي دولة هدفاً لهجوم نووي، وألا توجه الأسلحة النووية التي تسيطر عليها ضد أي دولة. ثالثا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات أمن سلبية ملزمة قانونا إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في أقرب وقت ممكن العمل الموضوعي بشأن صك قانوني دولي يتعلق بتوفير ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن وفد بلده يؤيد موقف وفد المكسيك: لقد حان الوقت لتناول مسألة ضمانات الأمن السلبية، التي تستند إلى الأساس المتين التي تمثله المناقشة الدولية، وينبغي للبلدان المعنية ألا تعرقل المفاوضات تحت أي ذريعة. رابعا، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم البلدان والمناطق المعنية في جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أو مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفقا لظروفها الفعلية وعلى أساس التفاوض والاتفاق الطوعيين، وأن تتحمل ما يصاحب ذلك من مسؤوليات في شكل ملزم قانونًا.

9 - وتابع يقول إن الصين ملتزمة التزاما قاطعا بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وتتعهد دون قيد أو شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهذه السياسة لم تتغير أبدًا ولن تتغير أبدًا. وإن الصين تدعم مؤتمر نزع السلاح في الشروع، في وقت قريب، في العمل الموضوعي المتعلق بصك قانوني دولي بشأن ضمانات الأمن السلبية، وهي مستعدة لتقبل أي توصيات أو تدابير أخرى تهدف إلى تيسير التقدم بشأن مسألة الضمانات الأمنية. وقد وقعت الصين وصدقت بالفعل على البروتوكولات ذات الصلة لجميع معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، ووسط آسيا، وتحترم وضع منغوليا كدولة غير نووية، وهي على استعداد للتوقيع على معاهدة بانكوك في موعد قريب. وستواصل الصين العمل بلا كلل مع جميع الأطراف في إطار جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل مناسب لمسألة ضمانات الأمن السلبية.

10 - **السيدة دولاروش** (فرنسا): قالت إن ضمانات الأمن السلبية قد اكتسبت أهمية أكبر في الأشهر الأخيرة في السياق الأمني المتضرر بشدة نتيجة العدوان المسلح الذي تشنه روسيا على أوكرانيا دون مبرر أو سابق استفزاز، والذي تدينه فرنسا بأشد العبارات. فقد أدى الانتهاك الروسي للسلامة الإقليمية لأوكرانيا إلى خرق مذكرة بودابست. وإن روسيا، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كانت ملزمة، بموجب المذكرة، باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وحدودها. وفي المقابل، كانت أوكرانيا قد سلمت لروسيا الأسلحة النووية الموجودة على أراضيها وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وإن انتهاك روسيا لالتزاماتها الدولية يبعدها عما يحق للمجتمع الدولي أن يتوقعه من دولة حائزة للأسلحة النووية، أي المسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها الدولية واحترامها.

11 - وتابعت قائلة إن فرنسا تحترم الدعوات إلى إبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية، وإن كانت تود الإشارة إلى أن الضمانات الأمنية التي قدمتها من جانب واحد إلى الدول الأطراف في المعاهدة هي بالفعل ملزمة قانونا وتتعارض مع فكرة إبرام مثل هذه المعاهدة، التي لا يمكن تنفيذها في الممارسة العملية إلا في حال كانت المذاهب النووية منسقة. غير أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست متجانسة. ولا يمكن لأي معاهدة أن تتعارض مع الحق في الدفاع المشروع المكرس في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، التي يستند إليها المذهب الدفاعي البحت لبلدها. واختتمت قائلة إن الإعلانات التفسيرية التي تم الاتفاق عليها، عند التوقيع على البروتوكولات الإقليمية، واضحة لا لبس فيها؛ وإن معاهدة عالمية ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية لن توفر أي حماية جديدة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

12 - **السيدة كوينتيرو كوريا** (كولومبيا): قالت إن الوثيقة الختامية للمؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة ينبغي أن تؤكد من جديد الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995 وفي مؤتمري استعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010، واعتمادها كخطوات نحو تنفيذ الالتزامات الملزمة قانونا بموجب معاهدة عدم الانتشار.

13 - ويجب إحراز تقدم نحو التفاوض على صك عالمي ملزم قانونا بشأن ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية واعتماده في أقرب وقت ممكن. كما يجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وبشأن إزالة هذه المواد. وينبغي تضمين الوثيقة الختامية للمؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة التوصيات المتعلقة بالمواضيع الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.7، المقدمة من الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). كما يجب التصدي للركود الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح. وإن التغلب على ذلك الركود لا يمثل الهدف النهائي ولكن تحقيق ذلك قد يساعد في تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل.

14 - **السيد فيشنيفيتسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن السلطات الأوكرانية الحالية والبلدان التي دعمت أو رعت الانقلاب الذي أدى إلى التفكك الفعلي لأوكرانيا هي التي بادرت بخرق مذكرة بودابست. وإن بذور النزاع وعواقبه الحالية في البلد تعزى إلى ذلك. وبالتالي، فإن اتهام روسيا بخرق مذكرة بودابست يتعارض مع الوقائع التي تروي قصة مختلفة تمامًا.

15 - وتابع يقول إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية أدوات هامة لتعزيز نظام عدم الانتشار والأمن الإقليمي والدولي. وإن بلده قد وقَّع وصدَّق على بروتوكولات معاهدات إنشاء هذه المناطق في العديد من مناطق العالم، وبالتالي قدم ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلى أكثر من 100 دولة. وإن روسيا تؤيد إضفاء الطابع الرسمي على مثل هذه المنطقة في جنوب شرق آسيا، وتعمل، إلى جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، على بدء مشاورات مع الدول الأطراف في معاهدة بانكوك، حتى يتسنى التوقيع على البروتوكول ذي الصلة بسرعة.

16 - وأضاف قائلا إن بلده يعتزم إبداء التحفظات المعتادة التي تنص على أن روسيا لن تعتبر نفسها ملزمة بالضمانات الأمنية إذا تعرضت لهجوم مشترك تشنه دولة طرف في معاهدة بانكوك ودولة حائزة للأسلحة النووية، أو إذا سمحت دولة طرف في تلك المعاهدة لسفن وطائرات تحمل أسلحة نووية باستخدام موانئها ومطاراتها. وستقتصر هذه الضمانات على أقاليم الدول الأطراف في المعاهدة على النحو المحدد في المعاهدة. وهذه التحفظات منطقية تماما، ولا تؤثر على مصالح الدول التي تتقيد على النحو الواجب بروح المعاهدة ونصها، وتتماشى مع التحفظات التي أبديت عند التوقيع على معاهدات أخرى.

17 - وفي الآونة الأخيرة، أدت إقامة الشراكة الأمنية الثلاثية المعززة بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة "أوكوس") إلى زيادة خطر ظهور بنى تحتية تابعة للدول الحائزة للأسلحة النووية في الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا). وفي مثل هذه الحالة، وإذا استخدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية البنى التحتية بأي شكل من الأشكال، سيلزم إنفاذ التحفظات. وبالإضافة إلى ذلك، إن هذه التحفظات هي أدوات مفيدة لثني الدول عن المشاركة في برامج أسلحة نووية غير مباشرة أو غير شفافة.

18 - **السيد عبد العزيز** (ماليزيا): أشار إلى الضرورة الحيوية لتناول مسألة ضمانات الأمن السلبية خلال المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة لأنها كانت عاملا رئيسيا في تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام 1995. ويظل التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات أمن سلبية موضع شك: فقد أبرز البعض صعوبة تقديم مثل هذه الضمانات في البيئة الأمنية الدولية الحالية المحفوفة بالتحديات، وقُدمت أعذار أخرى في الأوقات الأكثر سلما.

19 - وأضاف قائلا إن الإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية غير كافية لمنع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأنه يمكن سحبها أو تغييرها بسهولة نسبية. وينبغي إعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تكون غير محدودة من حيث النطاق والتطبيق والمدة. وإن هذه التدابير الوقائية الفعالة لا تعزز السلام والأمن الدوليين فحسب، بل تسهم أيضا في عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي فإن تناول مسألة ضمانات الأمن السلبية لا بد وأن يكون في مصلحة الدول

الحائزة للأسلحة النووية. وسيظل إبرام صك فعال وعالمي وغير مشروط وغير تمييزي ولا رجعة فيه وملزم قانوناً بشأن هذا الموضوع إحدى الأولويات على أن تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

20 - ويمكن تناول مسألة ضمانات الأمن السلبية عمليا من خلال المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة الحالية، التي تمثل خطوة إيجابية نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. ويجب على جميع الأطراف في الصكوك الدولية المتعلقة بالضمانات الأمنية ومثل هذه المناطق أن تنفذ بالكامل التزاماتها ذات الصلة وألا تخضع تلك الالتزامات لشروط مسبقة تتعارض مع أهداف أو روح الصكوك. وينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكثيف جهودها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا تكون موجودة فيها بعد، ولا سيما في الشرق الأوسط، وإعادة تأكيد صلاحية القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقع وتصدق على بروتوكول معاهدة بانكوك دون تأخير.

21 - ويجب التركيز على العواقب الإنسانية الكارثية والخطر المتأصل غير المقبول للأسلحة النووية ورفض جميع التهديدات النووية. ومن الضروري إعادة التأكيد على أن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تُخاض، وأنه يجب عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى. وينبغي دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تجديد التزامها بتنفيذ التعهدات المتفق عليها خلال المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة، ولا سيما إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها، والقيام، حرصا على المصداقية، بتقديم جداول زمنية أو معايير واضحة وغير مشروطة.

22 - وعلى الرغم من كل ما قيل خلال المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة، فإن وفد بلده لم ير أي إجراء يعكس الجدية التي قالت الدول الحائزة للأسلحة النووية إنها تلتزم بها في تنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وقد أُحرز تقدم يكاد لا يذكر أو لم يحرز أي تقدم، ولم يتم الوفاء بعد بالعديد من الالتزامات والتعهدات المتفق عليها خلال المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة. وريثما يتحقق نزع السلاح النووي، فإن تعزيز ضمانات الأمن السلبية يمثل خطوة يمكن تحقيقها نحو الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية عملا بالمادة السادسة من المعاهدة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي التزامها الكامل بنزع السلاح النووي للحيلولة دون تدهور الثقة الدولية في نظام المعاهدة.

23 - **السيد ياغهوبيفار** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التفجيران النوويان في هيروشيما وناغازاكي اللذان قامت بهما الولايات المتحدة قد تسببا في كارثة بشرية ذات أبعاد غير مسبوقة. وإن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتعارض مع القانون الدولي ويشكل جريمة ضد الإنسانية. وريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تخلت عن اقتناء الأسلحة النووية. ولم يُحرز أي تقدم حقيقي منذ عام 1945 لاستيفاء هذا الشرط المعقول.

24 - وتابع يقول إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تحتج بأنه لا ينبغي منح ضمانات الأمن السلبية إلا في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، لكن أيا من المناطق القائمة لم يتلق أي ضمانات غير مشروطة ولا رجعة فيها وملزمة قانونا. وإن آفاق إنشاء مناطق جديدة غير واضحة بسبب استمرار رفض النظام الإسرائيلي الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. وإن الإعلانات الانفرادية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية محدودة وغامضة ومشروطة ويمكن حتى أن تبرر استخدام الأسلحة النووية.

25 - ومضى يقول إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ومنظمة حلف شمال الأطلسي تصف في استراتيجياتها وسياساتها الظروف التي قد تستخدم في ظلها الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وقد أثارت الولايات المتحدة خطر حدوث هذا السيناريو من خلال تطوير رؤوس حربية نووية بقوة منخفضة. وبالنظر إلى أن هذه المخاطر لم تبلغ منذ نهاية الحرب الباردة مستوى أعلى من الذي تسجله حاليا، فإن مسألة تقديم ضمانات الأمن السلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة قد اكتسبت أهمية جديدة.

26 - واقترح أن يتخذ المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة قرارا بشأن ضمانات الأمن السلبية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقال إنه ينبغي أن يذكر أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم، ريثما يتحقق هذا الهدف، باعتماد تدابير لتقديم ضمانات إلى الدول غير

الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، اعترافاً بواقع أن مثل هذه الضمانات لها دور مركزي في مصداقية المعاهدة. وينبغي أن يتضمن إعادة تأكيد الحق والمصلحة المشروعة لجميع الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول من الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية لا رجعة فيها وملزمة قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ودعوة إلى مؤتمر نزع السلاح للشروع فوراً في مفاوضات بشأن إبرام صك دولي ملزم قانوناً لتقديم ضمانات فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وينبغي أن يسلط الضوء على أن ضمانات الأمن السلبية هي وسيلة فعالة للحد من الخطر النووي وأن يخلص إلى الاستنتاج بأن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تتعهد، من خلال إعلانات تصدرها في موعد أقصاه عام 2022، بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية طرف في المعاهدة.

27 - **السيد الباي** (العراق): قال إنه من المفهوم على نطاق واسع أن الضمانة الوحيدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. وبالتالي، ينبغي مضاعفة الجهود المتعددة الأطراف وتعبئة الإرادة السياسية اللازمة لإبرام صك ملزم قانونا يوفر ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية وتحديد الآليات القادرة على تيسير التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. ومن شأن الإجراءات المتخذة لتحقيق هذه الغاية أن تمنح الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار حافزًا للانضمام إليها.

28 - وتابع يقول إن وفد بلده يشدد على الحاجة إلى إطار متعدد الأطراف للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح من أجل التوصل إلى توافق دولي في الآراء، ويدعو إلى إعادة إنشاء لجنة فرعية ذات ولاية تفاوضية تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح من أجل صياغة صك ملزم قانونا بشأن الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

29 - وشدد على التهديد الذي يشكله نمو المخزونات النووية وتحديث الأسلحة النووية وزيادة النفقات العسكرية بالنسبة إلى الأمن العالمي في ظل اشتداد النزاعات والتقلبات في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن ضمانات الأمن السلبية تُعد ضرورية وخطوة مهمة نحو تحقيق نزع السلاح، فإنها تظل مشروطة ولا يمكن الاعتبار أنها بديل عن الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح الكامل والشامل، أو أنها تعالج الشواغل المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبالتالي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إذ يحق للمجموعة الثانية من الدول الحصول على مثل هذه الضمانات بعد أن تخلت عن حيازة الأسلحة النووية على أمل تحقيق نزع السلاح الكامل بما يتماشى مع المادة السادسة من المعاهدة.

30 - **السيد غالهوفر** (النمسا): قال إن مسألتي ضمانات الأمن السلبية والتحفظات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تتسمان بالأهمية للأسباب التي حددتها وفود أخرى ولكن أيضا بسبب الضربة المدمرة التي وجهت لمصداقية الضمانات الأمنية من جراء خرق مذكرة بودابست. وينبغي أن تستخدم الآثار العابرة للحدود للتفجيرات النووية في إبراز حدود ضمانات الأمن السلبية. فحتى البلدان التي لا تشارك في نزاع نووي ستعاني من عواقبه الكارثية، وبالتالي، فإن ضمانات الأمن السلبية لا يمكن إلا أن تكون تدبيراً مصاحباً للتقدم التي تمس الحاجة إليه في مجال نزع السلاح النووي.

31 - وقد أضافت المؤتمرات الإنسانية التي عُقدت في الأعوام 2013 و 2014 و 2022، وكذلك عمل المؤسسات البحثية المرموقة، أدلة جديدة هامة على العواقب الإنسانية الكارثية العابرة للحدود والتي يمكن أن تكون عالمية للتفجيرات النووية، ويجب تضمين الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة تلك الأدلة.

32 - **السيد فيتز** (كندا): قال إن ضمانات الأمن السلبية يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في السلام والأمن الدوليين، وأعرب عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها ممثل ألمانيا، ولا سيما تلك المتعلقة بتضمين مشروع التقرير المقترحات المتعلقة بضمانات الأمن السلبية الواردة في الوثيقتين NPT/CONF.2020/WP.6 و NPT/CONF.2020/WP.10. وأضاف أن وفد بلده يؤيد التعليقات التي أدلت بها ألمانيا بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

33 - **السيدة كوينتيرو كوريا** (كولومبيا): قالت إنه في حال وجود امتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، لا ضرورة إلى صكوك ملزمة قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية. فهي ضرورية بالنظر إلى

عدم تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل تحقق دولي صارم. وقد تم التأكيد مراراً وتكرارا على أن الظروف غير مؤاتية بعد للتنفيذ الكامل للمادة السادسة أو لاتفاقات ملزمة قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية. ويجب تهيئة مثل هذه الظروف. فعلى النحو المنصوص عليه في المادة الثامنة من المعاهدة، إن الغرض من مؤتمرات استعراض المعاهدة هو استعراض تطبيق المعاهدة لضمان تحقيق مقاصدها وأحكامها. وهذا ما ينبغي مناقشته والسعي إلى إحراز تقدم بشأنه.

34 - واختتمت قائلة إن بعض الدول قد أشارت إلى ما لديها من شواغل أمنية محددة وإلى ضرورة ضمان عدم الانتقاص من أمنها. وإن الحل يكمن في تحقيق الأمن الجماعي، وليس أمن دولة واحدة أو بضع دول، وإن تحقيقه لا يكون ممكنا إلا من خلال الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

35 - **السيد خالدي** (الجزائر): قال إنه ريثما تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لديها حق مشروع في أن تتمتع بضمانات ذات مصداقية في صون أمنها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها، تحول دون استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ما دامت تتقيد بالتزاماتها بموجب المادتين الثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، يجب أن تبدأ، على سبيل الأولوية، مفاوضات بشأن تقديم ضمانات أمنية ذات مصداقية وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

36 - وتابع قائلا إن ضمانات الأمن السلبية الممنوحة في إطار قرار مجلس الأمن 984 (1995) المتعلق بالضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ليست التزامات قانونية دولية ويمكن الرجوع عنها بشكل انفرادي. وإن الضمانات الواردة في بروتوكولات معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تنطوي على أوجه قصور، وإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا تغطي جميع مناطق العالم. وإن مذاهب الردع النووي تؤدي إلى زيادة تقويض النظام.

37 - ومضى يقول إنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد من جديد تعهداتها فيما يتعلق بالضمانات الأمنية المقدمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولكي تكون ضمانات الأمن السلبية فعالة وذات مصداقية، ينبغي تقنينها في اتفاق ملزم قانونا ومتعدد الأطراف يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن هذا الصك لن يؤدي إلى تهديد أمن أي دولة ومن شأنه أن يكون وسيلة فعالة لتعزيز نظام المعاهدة والترويج لتحقيق عالميتها.

38 - **السيدة ألموجويلا** (الفلبين): قالت إن بلدها، شأنه في ذلك شأن معظم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، استجاب منذ فترة طويلة لما يمليه الضمير العام العالمي بالتخلي عن حقه السيادي في حيازة الأسلحة النووية. وكان يفي بما يترتب عليه من التزامات بموجب ما يسمى بالصفقة الكبرى مع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس أنها ملتزمة قانونياً وسياسياً ومعنويا وأخلاقياً بالسعي إلى نزع السلاح النووي والامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم دون تأخير ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

39 - وتابعت قائلة إن البيئة الجغرافية السياسية العالمية قد شهدت انتكاسة في الآونة الأخيرة، بما في ذلك من خلال تعزيز دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية، والغموض الذي يخيم على العلاقات بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، واستمرار خطر عدم الاستقرار، مما أدى إلى زيادة الطلبات الموجة إلى هذه الدول بإصدار ضمانات أمنية دون شروط أو تحفظات. وإن فشل الضمانات الأمنية الحالية، بما في ذلك مذكرة بودابست، يسلط الضوء على الحاجة إلى اتفاقات دولية ملزمة قانونًا بشأن ضمانات الأمن السلبية.

40 - ويجب أن يعترف المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة بهذه الحقيقة وأن يشير في وثيقته الختامية إلى أن تعزيز ضمانات الأمن السلبية من شأنه أن يعزز البيئة الأمنية العامة ويبني الثقة في نظام عدم الانتشار. وهذه الضمانات ليست غاية في حد ذاتها ولكنها خطوات مؤقتة نحو تحقيق هدف مشترك يتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. والدول غير الحائزة للأسلحة النووية لها مصلحة مشروعة في الحصول على ضمانات أمنية لا رجعة فيها وملزمة قانوناً.

41 - وينبغي للمؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة أن يؤكد من جديد أن السياسات العسكرية والأمنية التي تسمح باستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها تتعارض مع ضمانات الأمن السلبية القائمة. وينبغي أن يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتناع عن أي استخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة طرف في المعاهدة عن طريق استبعاد مثل هذه الأعمال من سياساتها العسكرية والأمنية.

42 - وتابعت تقول إنه ينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية أيضاً دعوة إلى إنشاء هيئة فرعية تُعنى بالضمانات الأمنية. وإن الاقتراح الذي قدمته مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن عملية للنظر في إمكانية الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن ضمانات الأمن السلبية تعد بمثابة تأييد لاقتراحات مماثلة بشأن تنفيذ عمليات لإجراء مناقشة مركزة للمسائل الرئيسية التي ازدادت أهمية بالنسبة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومصداقيتها في السنوات الأخيرة. كما أن الفلبين تؤيد إجراء مناقشات منظمة بشأن الحد من المخاطر النووية والشفافية.

43 - ويجب أن تتضمن الوثيقة الختامية التطلعية وصفا لمسارات إجراء مناقشات وحوارات أكثر موضوعية من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي. وينبغي أن توفر المناقشات نقاطا مرجعية مشتركة، وأن تبني الثقة، وأن تسهم في إعادة تأكيد دور المعاهدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما من خلال ضمان قدرة الأوساط المعنية بالمعاهدة على مواصلة عملها في ظل التطور الدينامي للبيئات الجغرافية السياسية حاليا وفي المستقبل. ويتوقف إحراز تقدم ملموس في هذه المناقشات على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بنزع السلاح النووي.

44 - **السيد جيب** (أستراليا): قال إن معاهدة راروتونغا خدمت مصالح المنطقة بشكل جيد للغاية على مدى سنوات عديدة وإن أستراليا تعتز للغاية بأنها لعبت دوراً أساسياً في وضعها. فقد قدمت تلك المعاهدة ضمانات أمن سلبية إلى الدول الأطراف فيها وضمانات أوسع بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح إلى الدول داخل المنطقة وخارجها.

45 - وتابع يقول إن بلده يظل ثابتا في التزامه بمعاهدة راروتونغا، التي لا تتأثر بالخطط الأسترالية للحصول على غواصات تعمل بالطاقة النووية. وإن معاهدة راروتونغا، شأنها في ذلك شأن معاهدة عدم الانتشار، لا تحظر الدفع النووي وإن حكومة بلده ستكفل أن تكون أعمالها، لا سيما فيما يتعلق بإدارة المواد النووية، متسقة مع التزاماتها بعدم الانتشار. ولا تسعى أستراليا ولن تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية، وإن وفد بلده يرفض بشدة بأن توحي روسيا بمثل هذا الاستنتاج من خلال إشاراتها إلى البنية التحتية النووية. فإن أستراليا لن تقوم بأي عمليات تخصيب أو إعادة معالجة أو تصنيع للوقود فيما يتعلق ببرنامج الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية. واختتم قائلا إنه لا يعتبر أن الدفع النووي البحري مسألة من اختصاص اللجنة.

46 - **السيد كانيمبا** (المملكة المتحدة): قال إن غزو روسيا لأوكرانيا يشكل انتهاكاً للضمانات الأمنية التي قدمتها روسيا إلى أوكرانيا في عام 1994 بموجب مذكرة بودابست. ويجب على روسيا أن تكف فوراً عما تعتمده بشكل خطير وغير مسؤول من خطاب وسلوك في الشؤون النووية، وأن تفي بالتزاماتها الدولية، وأن تجدد التزامها، قولا وفعلا، بالمبادئ المكرسة في البيان المشترك الصادر مؤخرا عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

47 - وينبغي أن يشير المؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة في وثيقته الختامية إلى إعادة تأكيد الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على التزاماتها بموجب مذكرة بودابست، وينبغي أن يحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد. وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية أيضا اعترافا بإعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية على ضماناتها الأمنية القائمة والضمانات الأمنية المتاحة بموجب معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. كما ينبغي للمؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة أن يحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة العمل على ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا ترتكب خرقا جوهريا لالتزامات عدم الانتشار بموجب معاهدة عدم الانتشار.

48 - **السيد بييريس** (سري لانكا): أشار إلى عدم إحراز تقدم في أي من اجتماعات اللجنة التحضيرية أو المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة من حيث جعل ضمانات الأمن السلبية ملزمة قانوناً. وإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية كانت قد طلبت الحصول على ضمانات أمنية في الستينيات وقت اختتام المفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار. غير أن استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية كانت جزئية ومشروطة، ولم تتغير كثيراً منذ ذلك الحين.

49 - وبناء على ذلك، ينبغي بذل جهود حثيثة لإبرام صك عالمي ملزم قانونا بشأن تقديم ضمانات أمن سلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وسيكون هذا الصك خطوة هامة نحو تحقيق تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأعرب عن أمله في أن تتضمن الوثيقة الختامية التوصيات 40 إلى 46 الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.26.

50 - **السيد داميكو** (البرازيل): قال إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما فتئت تتحمل مسؤوليات جسيمة بموجب معاهدة عدم الانتشار وما فتئت تعزز أهداف المعاهدة ومقاصدها في حدود إمكانياتها. وإن المناطق الخالية من الأسلحة النووية هي أهم وسيلة لتعزيز أمن الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية، ريثما يتحقق نزع السلاح التام الكامل، وهي تضيف قيمة كبيرة إلى تحقيق السلام والاستقرار. فقد كانت في الواقع مفهوما مفيدا لدرجة أن دول الشرق الأوسط كررت دعواتها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقتها. إلا أن قيمتها المضافة تتضاءل بسبب الشروط والتحفظات التي يضيفها أعضاؤها إلى ضمانات الأمن السلبية. وتعد الضمانات التي تكون غير مشروطة ولا رجعة فيها وغير تمييزية أداة مفيدة للغاية لتحقيق التوازن بين حقوق والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولتوفير الأمن للمجوعة الثانية من الدول ريثما يتم نزع السلاح التام الكامل.

51 - غير أن الشكوك بشأن جدوى ضمانات الأمن السلبية تتزايد بشكل لا يمكن إنكاره. وبغية إحياء إمكاناتها الكاملة، يلزم إحراز تقدم سريع بشأن صك ملزم قانوناً وعالمي وغير مشروط ومتعدد الأطراف. ويمثل ذلك الخطوة الأقل إثارة للجدل والتي تنطوي على أقل قدر من التغييرات في المذاهب النووية. وإن تعزيز ضمانات الأمن السلبية سيكون له أثر كبير على مستوى الأمن الذي تتمتع به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

52 - ورغم وجود دعم واسع النطاق للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ثمة مقاومة واضحة لسحب التحفظات والشروط المماثلة فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية. ففي نهاية المطاف، إن الدول الحائزة للأسلحة النووية غير مستعدة للتنازل عن قدر يكاد لا يذكر من أمنها لتعزيز أمن أعضاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتتضمن النصوص الأساسية المتعلقة بنزع السلاح مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع، لكن هذه التحفظات تقف حجر عثرة في طريق التقدم. فحتى فيما يتعلق بموضوع ذي أهمية هامشية بالنسبة إلى أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية، إن الوضع سيئ للغاية.

53 - **السيدة بورتا** (الأرجنتين): قالت إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة بعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها؛ وإلى أن يتحقق هذا الهدف، يجب تطوير ضمانات أمن سلبية دولية فعالة تهدف إلى حماية المصالح الأمنية لجميع الدول. إذ أنها تبني الثقة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية وتحفز المجموعة الثانية من الدولة على تقليل اعتمادها على الأسلحة النووية.

54 - وتابعت قائلة إنه بالرغم من أن بعض الضمانات الأمنية ملزمة قانونا، فإن النظام الحالي لا يلبي بالكامل احتياجات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لأن الضمانات غير كاملة وغامضة ومشروطة ومحدودة جغرافيا وتفتقر إلى آلية للتنفيذ. وإن الأرجنتين ترحب بالضمانات الانفرادية وسياسات عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النوية، لكن تلك الضمانات والسياسات لا تكفي لتوفير الثقة اللازمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب التوصل في أقرب وقت ممكن إلى صك عالمي غير مشروط لا رجعة فيه وملزم قانونًا بشأن ضمانات الأمن السلبية. وينبغي أن يكون واضحًا وموثوقًا ولا لبس فيه وغير تمييزي وينبغي أن يعالج شواغل جميع الأطراف.

55 - **السيد غوميز روبليدو فيردوزكو** (المكسيك): قال إن موضوع الإعلانات التفسيرية والتحفظات المتعلقة بمعاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية جرى تعميمه إلى حد ما. فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تشير دون استثناء تقريبًا إلى التحفظات على الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية في حالة حدوث عدوان مسلح من جانب بلد ما بالتنسيق مع دولة نووية أخرى أو بدعم منها، وإلى حقها المشروع في الدفاع. وتتعلق العديد من الإعلانات التفسيرية بتحفظات أخرى، بما في ذلك نقل الأسلحة النووية في منطقة تطبيق المعاهدة، وهو ما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى الدول النووية التي يكون لها ولاية قضائية بحكم القانون أو الواقع على أراض في تلك المنطقة، أو بالاعتراف بالحدود الإقليمية أو البحرية.

56 - وأشار إلى انعدام الحوار الحقيقي بين الدول التي أبدت مثل هذه التحفظات والأطراف الأخرى في المعاهدات، على الرغم من أنه قد طُلب إجراؤه في عدد من المناسبات. وقد تتمثل الخطوة الأولى في أن يصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً يورد جميع الإعلانات التفسيرية في جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل إجراء مناقشة عن علم. فإن الإعلانات التفسيرية واسعة النطاق ومن الضروري في بعض الحالات النظر فيما إذا كانت تحفظات بالاسم فقط. وهذه المناقشة ليست مناقشة سهلة ولا ينبغي اعتبارها محاولة من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لإزالة جميع التحفظات والإعلانات التفسيرية.

57 - وتساءل عن سبب عدم حصول الدول التي حاولت ألا تعتمد في أمنها على الأسلحة النووية، من خلال مثلا المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، على ضمانات كافية في المقابل. فإن الضمانات المقدمة أحادية الطابع والمستفيدين منها عرضة لخطر إلغائها من جانب واحد في أي وقت،

كما حدث فيما يتعلق مذكرة بودابست. وإن الدعوة إلى معاهدة متعددة الأطراف أو إلى صك ملزم قانونا ليست مجرد خطاب بلاغي.

58 - وفي سياق الإشارة إلى توقف المناقشات في إطار مؤتمر نزع السلاح، رحب باعتراف ممثل فرنسا بالأهمية الجديدة التي اكتسبتها ضمانات الأمن السلبية. وقال إنه ينبغي إعطاء الموضوع معنى وضمان استمراريته حتى يتسنى لمؤتمر نزع السلاح مناقشته. ويمكن للمؤتمر الحالي لاستعراض المعاهدة أن يوفر التوجيه اللازم في هذا الصدد وأن يتيح للموضوع أن يصبح أكثر طموحًا مما هو عليه حاليا.

59 - **السيد دينغ** تونغبينغ (الصين): قال إنه يتضح من المداخلات السابقة للوفود أن غالبية البلدان تقر بأن ضمانات الأمن السلبية هي إجراء فعال، لا سيما بالنسبة إلى تقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن القومي. وفي هذا الصدد، تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الأساسية. ويمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك المتحالفة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تؤدي أيضا دورًا إيجابيًا. فعلى سبيل المثال، يمكنها إقناع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالحد من دور هذه الأسلحة في سياساتها المتعلقة بالأمن القومي ويمكنها أيضًا الحد من دور الأسلحة في سياسات الأمن القومي الخاصة بها، وعدم السعي إلى تعزيز التحالفات النووية أو نشر المشاركة في المجال النووي أو توسيع نطاقها.

رفعت الجلسة الساعة 11:40.